

A

اللجنة الثالثة  
الجلسة ٥  
المعقودة يوم الجمعة  
١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الأمم المتحدة  
  
**الجمعية العامة**  
الدورة التاسعة والأربعون  
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد سيسى (الستغال)

المحتويات

البند ٩٣ من جدول الأعمال : القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)\*

البند ٩٤ من جدول الأعمال : حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)\*

بندان قررت اللجنة أن تنظر فيما سواها.

\*

.../..

Distr.GENERAL  
A/C.3/49/SR.5  
6 January 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات  
في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد  
المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of  
the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United  
Nations Plaza  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة  
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ٩٣ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) A/49/18 و A/49/894 و A/49/287-S/1994

و 403 و 464 و 381 و 499

البند ٩٤ من جدول الأعمال : حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) A/49/271 و A/49/894 و A/49/312 و 331 و 362 و 402

١ - السيدة دي ميراندا (سورينام): قالت إن بلدها، بوصفه مجتمعاً متعدد الأعراق، يؤيد بقوة جميع الجهود الرامية إلى استئصال العنصرية والتمييز العنصري ويؤمن بأن على الأمم المتحدة أن تواصل منح الأولوية العليا للبرامج المضطلع بها في هذا الميدان. وقد ألغى نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب أفريقيا ولكن البلد ما زال بحاجة إلى مساعدة من المجتمع الدولي للتغلب على تركيبة التباينات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها نظام الفصل العنصري.

٢ - ومضت تقول إن العنصرية تظل مع ذلك عميقة الجذور في جميع أنحاء العالم. فالعنصرية، مثلاً، هي منشأ الفظائع المقترفة في يوغوسلافيا السابقة ورومانيا. وأنه من الضروري إحالة مرتكبي تلك الجرائم على العدالة ليكونوا عبرة للآخرين. وأن بلدها يرحب وبالتالي بقرار مجلس الأمن القاضي بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة فيإقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ وبتوصية لجنة القضاء على التمييز العنصري الداعية إلى إنشاء محكمة دولية لمقاضاة مرتكبي الجرائم المقترفة في حق الإنسانية.

٣ - وأضافت قائلة إن التعليم عامل هام أيضاً، ففي السنوات الأخيرة كان من شأن تدفق أعداد اللاجئين والعمال المهاجرين أن أدى إلى ظاهرة كره الأجانب والتعصب في البلدان الصناعية مما لا يمكن مكافحته عن طريق سن التشريعات فحسب. وأن بلدها يرحب وبالتالي بالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي القاضي بوضع استراتيجية شاملة لمكافحة أعمال العنف الناشئة عن مشاعر العنصرية وكراهية الأجانب، وأعربت عنأملها في أن تساعد تلك الاستراتيجية على توعية الجمهور بأهمية دمج الأقليات العرقية.

٤ - ومضت تقول إنه نظراً لأن العقود المتعاقبة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري تمثل أدوات تسخرها الأمم المتحدة في هذا المجال، فإن من دواعي قلقها أن الصندوق الاستئماني لبرنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري لم يتنق حتى الآن سوى ١٠ ملايين دولار.

٥ - وتحدثت عن البند ٩٤ من جدول الأعمال، فقالت إن أهمية تمكين الشعوب من أن تمارس بحرية حقها في تقرير المصير بغية تحقيق السلام في الشرق الأوسط، تستلزم من المجتمع الدولي ألا يدخل أي جهد لتأمين عدم فقدان الرخص الذي ولدته في المنطقة الاتفاقيات التي أبرمت مؤخراً.

٦ - السيدة شارما (نيبال): قالت إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اضطلاعاً عملاً على زوال الفصل العنصري من جنوب إفريقيا ولكنهما عجزاً عن وقف أعمال القتل في رواندا والصومال وليبيريا وأنغولا وموزامبيق والبوسنة والهرسك. وأن وفدها يرحب باستعداد الحكومة الرواندية الجديدة مقاضاة جميع مرتكبي جرائم إبادة الجنس في ذلك البلد عن طريق محكمة دولية كما أنه يحث الأمم المتحدة على التحرك بسرعة بغية تقديم مجرمي الحرب في البوسنة والهرسك للعدالة.

٧ - وأشارت إلى أن بلدها قد قام، بوصفه طرفاً في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بسن العديد من القوانين والنظم لحماية أقلياته الإثنية وتعزيز مصالح اللاجئين والنساء والفئات المهمشة اقتصادياً. وأن بلدها يعكف حالياً على إعداد خطة عمل وطنية تشمل جميع جوانب حقوق الإنسان استناداً إلى توصية مؤتمر القمة العالمي لحقوق الإنسان.

٨ - ومضت تقول إن التمييز العنصري يعرقل التقدم الاجتماعي وتنشأ عنه في جميع أنحاء العالم توترات اجتماعية وأعمال عنصرية كثيرة تشمل الاعتداءات التي استهدفت في عام ١٩٩٤ العمال المهاجرين اللاجئين والأقليات الدينية. وأن بلدها يثني على الجهود التي يبذلها مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس أوروبا من جهود لوضع برامج لمكافحة العنصرية وغير ذلك من أشكال التعصب. وهو يقدر كذلك ما أتجرته لجنة القضاء على التمييز العنصري من عمل في عام ١٩٩٤ ولا سيما قرارها القاضي بإنشاء نظام إذار مبكر للمساعدة في تفادي التمييز العنصري والمنازعات الإثنية.

٩ - وتحدثت عن العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، فقالت إننجاح هذا العقد يتطلب توفير الأموال الكافية واستخدامه على النحو المناسب وأشارت إلى أهمية اجراء تقييم مناسب لأنشطة العقدين الماضيين. وقالت إنه يتبع على الدول الأعضاء الكثيرة التي لم ت Nxضم إلى الاتفاقية بعد أن تفعل ذلك. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن ما تشهده المناطق المنكوبة بالفقر من تنافس لإشباع احتياجات الإنسان الأساسية، يساهم في التمييز العنصري.

١٠ - ومضت تقول إنه نظراً لما للتعليم من أهمية في تعزيز القيم الإنسانية، يلاحظ وفدها باهتمام ما أصدره الأمين العام إلى المنظمات الدولية وغير الحكومية من توصيات بشأن التدابير التعليمية. وينبغي مع ذلك الحرص على اختيار منظمات تقييم برامجها، بخلاف منظمات كثيرة أخرى على أساس احتياجات السكان الفعلية ويمكنها إشراك منظمات محلية أخرى. وشددت على ضرورة التروي لتأمين دقة المعلومات المستقاة بشأن التمييز العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم تعرض أي من الأجناس إلى التمييز المضاد وتنفيذ برامج القضاء على التمييز العنصري باعتبارها جزءاً لا يتجزءاً من عملية التنمية الاجتماعية. وختمت قائلة إن فاعلية أي من قرارات الأمم المتحدة أو برامجها لن تستقيم إلا إذا زودت المنظمة بالسلطة.

١١ - السيد سيفو يونسن (إيسلندا): تكلم بالنيابة عن البلدان الشمالية، أي إيسندا والسويد وفنلندا والنرويج، فقال إن التحامل العنصري قد أصبح يتخذ شكل كره الأجانب والتعصب والتمييز في بلدان كالبلدان الشمالية حيث لا يضفي عليه شكل مؤسسي وأصبحت بعض أنحاء العالم أمثلة على "أعمال التطهير العرقي". وينبغي وبالتالي للحكومات أن تتعزز نهجا حازما للتصدي للعنصرية.

١٢ - ومضى يقول إن البلدان الشمالية ترحب بقيام مجلس الأمن القاضي بإنشاء محكمة جنائية دولية من أجل يوغوسلافيا السابقة. وإنه ينبغي اتخاذ إجراء مماثل فيما يتعلق برواندا. وقد آن الأوان للمضي قدما في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ليبثت المجتمع الدولي أن الانتهاكات الجسيمة ضد القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان لن تفلت من العقاب. وقال إنه يعتبر في هذا الصدد احترام حقوق الإنسان عاملًا حاسما في منع المنازعات الثقافية والإثنية والإقليمية وبالتالي يعد عنصرا رئيسيا في مفهوم الأمن الموسع.

١٣ - ومضى يقول إن البلدان الشمالية قد سعت دوما إلى العمل على نحو بناء مع مختلف الآليات التي أنشأتها الأمم المتحدة لمعالجة العنصرية والتعصب المتصل بها، وهي تعقد آمالا كبيرة على أعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهي تتطلع إلى أن ترى جهود تلك الهيئات وجهود عدد كبير من المنظمات غير الحكومية وقد ترجمت إلى إجراءات وطنية جوهرية تتطابق مع برنامج عمل العقد الثالث الذي ينبغي استخدامه على نحو يعزز القيام على نحو أفضل، بمعالجة التمييز العنصري ضد الفئات الضعيفة ولا سيما الأقليات الإثنية واللاجئين والعمال المهاجرين.

١٤ - وأضاف قائلا إن البلدان الشمالية ناقشت على المستوى الإقليمي، موضوع العنصرية في محافل مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس الأوروبي وسرها بوجه خاص قرار مجلس أوروبا القاضي باعتماد خطة عمل شاملة في هذا المجال. وقد تابعت البلدان الشمالية خطة العمل المشار إليها وسيفرد لهذا الموضوع حيز بارز في جدول أعمال مجلس البلدان الشمالية في عام ١٩٩٥.

١٥ - وأضاف قائلا إن كل سياسة عامة دولية أو إقليمية أو وطنية أو محلية لمكافحة التمييز العنصري لا تكون موثوقة وفعالة إلا إذا اشتملت على عنصري الخدمات الاستشارية والتعليم. ولذلك، فإن أنشطة مركز حقوق الإنسان تكتسي أهمية خاصة وينبغي الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص التي يتيحها عقد تعليم حقوق الإنسان المقترن ومن سنة ١٩٩٥ التي ستكرسها الأمم المتحدة عام تسامح.

١٦ - وقال إن احترام حقوق الإنسان لا يترك مجالا للعنصرية لا نظريا ولا عمليا. وينبغي وبالتالي للأمم المتحدة أن تؤسس على نتائج مؤتمر القمة العالمي لحقوق الإنسان وينبغي لدولها الأعضاء أن تنفذ إعلان وبرنامج عمل فيينا.

١٧ - السيدة فيينغ كوي (الصين): قالت إنه على الرغم من أن نظام الفصل العنصري قد قضي عليه في جنوب إفريقيا، فإن أشكالاً جديدة من العنصرية آخذة في الانتشار في بعض البلدان المتقدمة النمو. وينبغي بالتالي أن تظل مسألة القضاء على تلك الآفات بمنزلة هاماً في جدول أعمال الجمعية العامة. وسيتعين توفير الظروف الملائمة لتمكين المقرر الخاص المعنى بالأشكال المعاصرة من العنصرية وبمظاهر عدم التحسب المتصلة بها من أداء ولايته. وينبغي للجنة القضاء على التمييز العنصري، إلى جانب مواصلتها استعراض التقارير المقدمة من الدول الأطراف فقط، أن تقدم أيضاً أفكارها وتوصياتها، وينبغي للأمين العام أن يتخذ الترتيبات المالية اللازمة لتأمين سلامة أدائها.

١٨ - وقالت، فيما يتعلق بجنوب إفريقيا، إنه ينبغي للأمم المتحدة وكالاتها المتخصصة أن تتحرك بسرعة لجمع الوثائق والنصوص المتعلقة بتاريخ نظام الفصل العنصري المقيت والمكافحة من أجل إلغائه. وإن من الأهمية أيضاً مساعدة شعب جنوب إفريقيا في جهوده لإعادة بناء بلده. وفيما يتعلق ببرنامج عمل العقد الثالث، قالت إنه ينبغي تأييد التوصيات المنقحة التي قدمتها البلدان الإفريقية في ضوء الحالة المتغيرة كما ينبغي تخصيص الموارد الكافية لتجنب تكرار مشاكل العقد الثاني.

١٩ - وتحدثت عن البند ٩٤ فقالت إن بلدها يرحب بالإنجازات التاريخية المحرزة في عملية السلم في الشرق الأوسط ويأمل أن تواصل الأطراف المعنية اتباع نهج من ممكىن الشعب الفلسطيني من أن يمارس قريباً حقه في تقرير المصير. بيد أنها شددت على ضرورة ألا تؤول ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير بشكل خاطئ ببيع القيم بأشرطة قد تناول من السلامة الإقليمية لدولة مستقلة أو تناول من وحدتها الوطنية وانسجامها العرقي.

٢٠ - السيد أوليا (المكسيك): قال إن انتصار العقل والحضارة في جنوب إفريقيا هو انتصار للجميع بما في ذلك الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل لتحقيق التقدم المحرز في ذلك البلد وذلك بدعم شعبه وحكومته في الجهود المبذولة لإعادة بناء منجزاتهم وتعزيزها.

٢١ - ومضى يقول إنه يجب على المجتمع الدولي ألا يتسامح مع ظهور أشكال التمييز العنصري الجديدة. وإن بلده قلق بدرجة خاصة إزاء محنّة ملايين العمال المهاجرين الذين سيتعرضون بشكل متزايد لظاهرة كره الأجانب. وقد يصل الأمر في بعض الحالات إلى حد تشجيع أعمال العنف والكراهية العنصريين لأسباب سياسية. ومن الأهمية أن تتخذ الحكومات خطوات تشجع على التحليل بقدر أكبر من التسامح فيما بين العمال المهاجرين وبقية أفراد المجتمع. وأن من شأن انتهاج سياسة فعلية تدين مظاهر كره الأجانب وتعاقب عليها أن يسمم بقدر كبير في تحقيق هذا الهدف. وأعلن أن بلده يؤيد التوصية التي أصدرها الأمين العام إلى الدول في مقترنه المتعلق بتنفيذ برنامج عمل العقد الثالث (A/49/464)، لاتخاذ تدابير طارئة لإنهاء أعمال التمييز العنصري المرتكبة ضد العمال المهاجرين واللاجئين.

## (السيد أوليا، المكسيك)

٢٢ - وأضاف قائلًا إن وفده يرحب بمقرر لجنة حقوق الانسان القاضي بتعيين مقرر خاص يعني بالأشكال المعاصرة من العنصرية. ويتضمن التقرير الذي قدمه المقرر الخاص إلى اللجنة معلومات قيمة بشأن الطريقة التي يعتزم اتباعها في أداء ولايته. ومع ذلك، فإنه سيكون من المفيد لو حصلت اللجنة على نسخة أولية من تقريره الثاني وأعرب عنأمله في أن يتم قريباً إتاحة ذلك التقرير وغيره من الوثائق ذات الصلة.

٢٣ - وحث جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، على أن تفعل ذلك كما حثها على التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أو الانضمام إليها بغية إنتاذها. وقال إن وفده يؤيد أنشطة العقد الثالث التي ينبغي تمويلها على نحو كافٍ وينبغي تركيزها على نشر ثقافة قوامها التضامن والتسامح.

٢٤ - السيدة اعتزار (باكستان): قالت إن بلدها أيدَ استمرار كفاح شعب جنوب افريقيا ضد العنصرية وأعربت عن أملها في أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة لهذا البلد للقضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الفصل العنصري. ومن دواعي الأسف أنه توجد ثمة دلائل جديدة على ممارسة الصراع العنصري في البوسنة والهرسك ومنطقة القوقاز وغيرها من المناطق. وأن ما يرتكبه الصراب من عدوان وإبادة صارختين ضد شعب البوسنة والهرسك الأعزل هي جرائم فظيعة. وإذا أخفق المجتمع الدولي في مواجهة الإبادة العرقية والدينية، سواء في ذلك البلد أو في رواندا أو كشمير أو أذربيجان، فقد يجد نفسه في مواجهة نزاعات واسعة الانتشار بين الأجناس والأمم والأديان في جميع أنحاء العالم.

٢٥ - وأضاف قائلة إن الوقت قد حان لكي تنفذ الأمم المتحدة سياسات محددة لتشجيع المساواة بين جميع أفراد البشر ولتمكينهم من تحقيق طاقتهم الكامنة. ولا يزال التمييز على أساس العرق واللون والأصل الإثنى والجنس واللغة والدين قائماً في أنحاء كثيرة من العالم. وتبعث ظاهرة إرهاب الأجانب المتزايدة على شديد القلق. ولا تزال حقوق العمال المهاجرين والمهاجرات والأقليات تنتهك في مناطق كثيرة رغم الانطباع العميق الناجم عن كثرة الصكوك الدولية المعتمدة لمكافحة التمييز.

٢٦ - وأعربت عن قلق بلدها بشكل خاص إزاء محنَّة الأقليات المسلمة في عدد من البلدان، حيث تتعرض لأشكال مختلفة من التمييز وفي أغلب الأحيان للعنف العنصري والفاشي. ومن المؤسف أن بعض الأطراف تنزع إلى مساواة الإسلام بالإرهاب. وأن الحملة ضد الإسلام مصممة لتسوية مواصلة قهر الشعوب الإسلامية. وعلاوة على ذلك لم يتم حتى الآن التصدي للتمييز القائم على النظام الظبيقي ويمارس الفصل العنصري في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ضد الناس الذين ينتهيون إلى الطبقة الدنيا، التي تشكل الأغلبية.

(السيدة اعتزار، باكستان)

٢٧ - وأشارت الى أنه يجب تنفيذ برنامج عمل العقد الثالث تنفيذاً كاملاً، ورصد مزيد من الموارد في جميع البلدان من أجل التصدي للتوتر العنصري والتزاعات العنصرية. كما ينبغي اتخاذ اجراءات أشد ضد أشكال العنصرية الجديدة الموجهة ضد العمال المهاجرين واللاجئين والأقليات.

٢٨ - وأوضحت أن حكومتها تقدم على الدوام المساعدة المادية والمعنوية لجميع الشعوب التي تكافح التمييز العنصري. وأن باكستان هي إحدى أولى الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وستواصل العمل من أجل القضاء على العنصرية في جميع أرجاء العالم. وأعلنت، في ختام بيانها، أن وفد باكستان يؤكد على الحاجة الى دعم أعمال لجنة القضاء على التمييز العنصري ويبحث الدول الأطراف المعنية على سداد اشتراكاتها المتأخرة بغية تمكين اللجنة من مواصلة عملها بوصفها في طليعة الحملة من أجل استئصال جميع أشكال العنصرية.

٢٩ - السيد روبنشتاين (اسرائيل): أعرب عن ارتياحه لانضمام أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء الى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي هي أساسية في الجهود الدولية المبذولة للقضاء على العنصرية. كما أعرب عن ترحيب اسرائيل بقرار لجنة حقوق الانسان ٦٤/١٩٩٤، الذي أدرج، عن حق، معاداة السامية ضمن أشكال العنصرية الأخرى التي سينظر فيها المقرر الخاص المعنى بالأشكال المعاصرة من العنصرية. وذكر أن بلده يتعاون مع المقرر الخاص بشكل وثيق من أجل تيسير عمله.

٣٠ - وذكر أن عودة ظهور العنصرية ومعاداة السامية يبين أن المجموعات المتطرفة لا تزال تشكل مشكلة تهدد معظم سكان العالم. ولا يقتصر الكفاح الاسرائيلي ضد العنصرية على محاربة معاداة السامية. فالشعب اليهودي له تقليد أصيل عميق الجذور في مكافحة أشكال كثيرة من العنصرية ورهاب الأجانب. وأوضح أن اسرائيل اتخذت خطوات لمكافحة العنصرية التي تمارسها المجموعات المتطرفة ضد الأقليات، وأن نظامها التعليمي يكرس اهتماماً كبيراً ويرصد موارد ضخمة لتدريس التسامح وتعليم الصغار عن مخاطر العنصرية. وأن الأحزاب السياسية ذات المعتقدات العنصرية ممنوعة من المشاركة في عمليات انتخاب أعضاء البرلمان الاسرائيلي، وخلال العام الماضي، أبطلت الحكومة شرعية منظمتين متطرفتين مكرستين للتحريض على العنف العنصري. وأوضح أن الحكومات والمؤسسات الوطنية مسؤولة عن كفالة مكافحة الدول للتمييز العنصري. وأعلن أن اسرائيل ملتزمة بمواصلة التعاون في هذا المضمار.

٣١ - السيد راتا (نيوزيلندا): قال إن بلده ملتزم بمحاربة العنصرية في كل مكان. وبينما لا تزعزع نيوزيلندا بأنها حالياً تماماً من التمييز العنصري، فإن حكومته تتمتع بإرادة سياسية قوية لضمان تحقيق المساواة وعدم التمييز في البلد. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالانتصار الرائع الذي تم إحرازه في مكافحة العنصرية في جنوب افريقيا وأنه يعتز بمساهمته في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة والكمونولث لدعم عملية الانتقال في جنوب افريقيا.

## (السيد راتا، نيوزيلندا)

٣٢ - وذكر أنه لا يمكن تجاهل الاضطهاد الذي يمارس في أجزاء أخرى من العالم. ففي أراضي يوغوسلافيا السابقة ترتكب الفظائع باستمرار، مدفوعة بالهوس الإثني وتصميم البعض على القضاء على أولئك الذين ينتسون إلى أصول إثنية مختلفة. وتوجد ثمة دلائل صارخة على أن السلطات المزعومة في المقاطعات التي حدث فيها "التطهير العرقي" تستخدمه بوصفه أدلة لسياسة طويلة الأجل. وقد هزت المذابح التي وقعت في رواندا المجتمع الدولي. وأن نيوزيلندا أيدت إنشاء لجنة من الخبراء للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي في رواندا وترحب بالجهود المبذولة من أجل إنشاء محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين.

٣٣ - وأعلن أن حكومته ترحب بقيام لجنة حقوق الإنسان بتعيين مقرر خاص معنى بالأشكال المعاصرة للعنصرية. وقال إن من الضرورة بمكان، من أجل ضمان فعالية العمل، إيجاد تعاون وثيق بين المقرر الخاص وجميع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأشار إلى أن لجنة القضاء على التمييز العنصري اضطلعت بدور رئيسي في رصد الإجراءات التي تتخذها الدول الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية. وأعرب عن سرور نيوزيلندا لتأييدها قرار الدول الأطراف بتعديل الاتفاقية بغية تحسين الوضع المالي للجنة. وقال إنها قامت بالفعل بالتصديق على التعديلات ذات الصلة وحث الدول الأطراف الأخرى على القيام بالمثل.

٣٤ - وأوضح، في ختام بيانيه، أن وفد بلده رحب باعتماد برنامج عمل العقد الثالث ويشدد على وجوب توجيه الدول اهتماماً خاصًا للنساء المنتسبات إلى أقليات إثنية أو عرقية اللائي ذهبنا ضحايا تمييز مزدوج على أساس الجنس والهوية الإثنية أو العرقية. وقال إنه يتوجب على البرنامج أن يحث الدول أيضًا على توجيه اهتمام مماثل لحالة المرأة من السكان الأصليين.

٣٥ - الأنسة فيلنان (سلوفينيا): قالت إن بلدها يرحب ترحيباً صادقاً من الأعمق بتصفيية الفصل العنصري ويأمل في أن يتمكن سكان جنوب إفريقيا من بناء مجتمع ديمقراطي خال من التفرقة على أساس العرق أو الجنس. ومع ذلك فإن العنصرية والتعصب والعنف بين الإثنيات مستمرة في أنحاء كثيرة من العالم. ونتيجة للتغيرات الاجتماعية فقد حدثت هذه الأمور في بلدان أوروبية عديدة. ولذلك فإن الضرورة تقتضي اتخاذ إجراءات قوية في هذا المجال على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد فقد اعتمدت الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي، بما في ذلك سلوفينيا، في عام ١٩٩٣ إعلاناً وخطة عمل لمكافحة هذه الظواهر. وقام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا باتخاذ تدابير تكميلية، في هذا الشأن.

٣٦ - وأوضحت أنه يتعين على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ اعتماد سياسات تمنع حدوث حالات تؤدي إلى التمييز العنصري وخاصة ضد النساء والفتيات. وأنه يمكن للمفهوم السامي لحقوق الإنسان أن يضطلع بدور هام في درء مثل هذه الحالات، غير أن من الأهمية بمكان تزويده بالموارد اللازمة.

(الآنسة فيلفان، سلوفينيا)

٣٧ - وأشارت إلى أن القضاء على التمييز أمر مستحيل دون أن يتحقق انضمام عالمي إلى صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة. ولذلك فإن سلوفينيا تعلق أهمية على رصد امتحان الدول الأطراف للالتزامات المترتبة عليها بموجب تلك الاتفاقيات. وأن بلدها يجذب وضع ترتيبات جديدة لتمويل لجنة القضاء على التمييز العنصري عبر الميزانية العادلة، وناشدت جميع الدول الأطراف أن تؤيد تعديل الاتفاقية الدولية.

٣٨ - ذكرت أنه ينبغي استمرار انطباق نظام معايدة حقوق الإنسان على الدول التي خلفت للاتحادات التي انحلت. وأوضحت أن جميع الدول الخلف متساوية وأنه يتوجب عليها أن تخطر بخلافتها الهيئات التي ترصد تنفيذ المعاهدات الدولية التي كانت الدولة السلف طرفا فيها. ولذا يتعين على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أن تقدم إخطارا بخلافتها بوصفها طرفا في معايير حقوق الإنسان ذات الصلة المتعددة. وأعلنت أن سلوفينيا تؤيد تأييدها قويا برنامج عمل العقد الثالث وترحب بالاقتراحات التكميلية التي قدمها الأمين العام.

٣٩ - وأوضحت، لدى تطرقها إلى البند ٩٤، أن بلدها يعترف اعترافا تماما بالحق في تقرير المصير بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان ومبادأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي. وأن ممارسة هذا الحق هو عملية ثابتة مستمرة أما نماذج التنظيم السياسي أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيمكن للمعنيين أن يغيروها. وذكرت أن وفدها يدرك تمام الإدراك تعقد المسائل التي ينطوي عليها هذا الأمر وال الحاجة إلى استكشاف أفضل النهج لتحقيق هذا الحق على نحو فعال. وأعلنت أن تنفيذ الحق في تقرير المصير عن طريق الاستقلال الذاتي هو أحد تلك النهج. وأنه يوجد ثمة نهج آخر يتمثل في تنظيم انتخابات ديمقراطية سليمة بصورة دورية مصحوبة برصد دولي عند الاقتضاء. وذكرت أن هذا الأمر يتصل بشكل خاص ببعض الحالات التي هي قيد الاستعراض وأنه يجب أن يوضع موضع الاعتبار في العمليات السياسية ذات الصلة.

٤٠ - السيد سويجارده (اندونيسيا): قال إن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري يتسم بأقصى الأهمية من أجل تحقيق السلام والاستقرار الاجتماعي. وأن الحالة في يوغوسلافيا السابقة، وحتى مرحلة أخيرة، في جنوب إفريقيا، تمثل بشكل صارخ أثر التفرقة الناجم عن العنصرية، التي تتنافى مع القيم والأخلاق الأساسية لإرساء صرح علاقات سلمية بين الشعوب وبين الأمم.

٤١ - وأوضح أن بلده يؤيد برنامج عمل العقد الثالث. وأن اندونيسيا تؤيد الجهد الذي تبذلها الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في جنوب إفريقيا من أجل تحقيق تنمية تتسق بالمساواة بين جميع أفراد شعبها، وأنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يحذو هذا الحذو عن طريق برنامج العمل. وأن العنصرية لا تزال، بدرجات مختلفة، ظاهرة تعم العالم. ولذا فإن نجاح العقد يجب أن يكون هدفا تلتقي عنده البلدان كافة.

(السيد سويحارده، اندونيسيا)

٤٢ - وأشار الى أن برنامج العمل يقر بأن أكبر مساهمة في القضاء على التمييز العنصري تنتجه عن الإجراءات التي تتخذها داخل حدودها وأنه يجب توجيه العمل الدولي نحو دعم تلك الأنشطة. وأكد على حاجة البلدان النامية إلى المساعدة التقنية والمالية لمتابعة هذه الأعمال.

٤٣ - وذكر أن حلقات العمل والحلقات الدراسية الإقليمية المتواخدة في برنامج العمل تحظى باهتمام استثنائي في بلده، إذ أن من شأنها أن توفر فرصة لدراسة خبرات البلدان الأخرى في مجال مكافحة العنصرية وكذلك العوامل الاقتصادية التي ساعدت على استمرار هذه الظاهرة.

٤٤ - وأضاف أنه يجب إدماج الجهود المبذولة للتصدي لهذه المسائل في الأنشطة الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة. وقال إن عقد اجتماع فيما بين الوكالات يشير إلى وجود تعاون على نطاق المنظومة في مجال تنفيذ برنامج العمل، وفقاً لمقررات مؤتمر فيينا المعنى بحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان.

٤٥ - وأضاف أنه يتطلب تزويد الأمين العام بالموارد المالية المناسبة لاتخاذ إجراءات فعالة. وقد كان الافتقار إلى الموارد الكافية أحد الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ برنامج العمل في العقود الماضية تنفيذاً كاملاً. وهذا هو السبب في اقتصار برنامج العمل المتحفظ في العقد الثالث على الأنشطة المعتبرة أنشطة أساسية.

٤٦ - وأكد في ختام بيته على الأهمية المتعلقة ليس برفع مستوى الوعي العام بمبادئ المساواة والتسامح فحسب وإنما أيضاً على حقن أنشطة الأمم المتحدة المتعددة بالعزم على محاربة العنصرية والتمييز العنصري، التي هي انتهاكات لحقوق الإنسان التي يتطلب التصدي إليها كما هي بالفعل. غير أن مواجهة هذه الظواهر والتغلب عليها على أفضل وجه يتتحققان، في النهاية، داخل المجتمعات كل على حدة.

٤٧ - السيد فارشو (سلوفاكيا): قال إن بلده يؤيد الأمم المتحدة دون تحفظ في جهودها من أجل مكافحة العنصرية. ويعتبر التفاسع عن مواجهة هذه الآفة عنصراً مزعزاً لاستقرار المجتمع. وإن سلوفاكيا تلتزم التزاماً ثابتاً بمبدأ إقرار حقوق الإنسان للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، الذي يكرسه الميثاق.

٤٨ - إن في بلده، وهو بلد دولته المتعددة الأعراق، هناك توافق في الرأي حول تلك القضية، سواء في البرلمان أو في أوساط الشعب عموماً. والقضاء على التمييز العنصري مبدأ يكرسه الدستور وقوانين البلد، وقد انضمت سلوفاكيا إلى المعاهدات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع، وخاصة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللذين تتمتع أحکامهما بالأسبقية على القانون الداخلي.

(السيد فارشو، سلوفاكيا)

٤٩ - وقد اعترفت سلوفاكيا مؤخراً بولاية لجنة القضاء على التمييز العنصري بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية. كما وافقت على الاشتراك مع بلجيكا في تقديم مشروع قرار حول مركز الاتفاقية.

٥٠ - وتسعى سلوفاكيا إلى القضاء على التمييز ضد الأفراد على أساس الإنتماء العرقي، أو الدين، أو اللغة من خلال نهج ذي شقين، وهما: الوقاية، إلى حد كبير، من خلال التعليم وإرهاب وعي الجمهور، وحيث لا ينفع ذلك، من خلال العقوبات التي ينص عليها القانون الجنائي وإن لم تقع إلى اليوم حادثة تبرر المطالبة بإلغال العقوبات اقتصاصاً من جرائم من هذا القبيل.

٥١ - أما عن الحق في تحديد المصير، فهو مبدأً من مبادئ القانون الدولي الذي يمتنع عليه المجتمع ممثليه لتصريف الشؤون العامة على المستويين الداخلي والخارجي. ويتمتع الشعب في بلده بذلك الحق منذ قرابة السنتين، منذ أن قسمت تشيكوسلوفاكيا السابقة بالطرق السلمية إلى دولتين ذات سيادة.

٥٢ - ويقترب الحق في تقرير المصير اقتراناً وثيقاً بحقوق الأقليات الوطنية، وهي مسألة تعلق عليها سلوفاكيا اهتماماً كبيراً بصفتها مجتمعاً متعدد الأعراق. فمن الأهمية بمكانتها، الحفاظ على سلامة أراضي الدولة المتعددة الأعراق، مع ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع، لدى معالجة المشكلات المحتملة. ومن الضروري أيضاً اعتماد القواعد العالمية اللاحمة، استناداً إلى معااهدة متعددة الأطراف، بغية تطبيقها على الأفراد الذين ينتمون إلى الأقليات الوطنية في جميع أنحاء العالم.

٥٣ - ومن الأهمية بمكانتها التأكيد على أن سلوفاكيا تطبق تلك المبادئ، خصوصاً في ضوء انتقادات معينة مؤداتها أنه ليس لدى بلده الإرادة، ولا الوسائل، من أجل معالجة مشكلة الأقليات الوطنية.

٤٤ - وقال في الختام إن سلوفاكيا تشارك في أعمال مجلس أوروبا من أجل إعداد إطار وثيقة بشأن الأقليات الوطنية، وإنها تدعم الأنشطة المتعددة الأطراف في ذلك الميدان، بما فيها تلك المضطلع بها في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٥٥ - السيد فلورانسيو (البرازيل): قال إن الأحداث التي شهدتها في جنوب إفريقيا مؤخراً، حملت معها أملاً جديداً إلى المجتمع الدولي، وهي تبرر فيما يبدو، تطلعاً أكثر تفاؤلاً نحو آفاق الانسجام العرقي في العالم. ومع ذلك، فإن عودة المشاعر العنصرية والسلوك العنصري إلى الظهور مؤخراً في مناطق أخرى من العالم، يبقى مثار قلق كبير. وقد لوحظ ذلك الاتجاه، حتى في بعض البلدان التي كان لها تقليدياً سجل محمود في ميدان حقوق الإنسان. وأكثر الظواهر إزعاجاً هو "التطهير العرقي" الذي لا يزال يحدث في شمال البوسنة. ولقد حان الوقت لأن تواجه جميع الحكومات المشكلة، وأن تتخذ إجراءات مؤثرة للقضاء على العنصرية.

(السيد فلورانسيو، البرازيل)

٥٦ - وأضاف أن البرازيل مجتمع متعدد الأعراق ب الصحيح العبرة، وهو ملتزم التزاما عميقا بمبدأ المساواة بين الجميع، بصرف النظر عن جنسهم. وتعتبر العنصرية جريمة بحكم الدستور، ويعاقب قانون حديث العهد الأفعال التي ترتكب بداع التمييز القائم على العنصر، أو اللون، أو الدين، أو الأصل العرقي أو القومي.

٥٧ - وعلى المستوى المحلي، اتخذت ولاية ساو باولو مبادرة انشاء قسم للشرطة المتخصصة في مكافحة الجرائم العنصرية، وهي تطبق برنامجا للتوعية بالواجبات المدنية، يعني بمشكلات التمييز. وكذلك أضيف موضوع حقوق الإنسان على مقررات كليات الشرطة المدنية والعسكرية، كما إعتمد تدريس مناقشة العنصرية كمادة مستقلة في المدارس.

٥٨ - وكما يشير اعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لحقوق الانسان يعتبر القضاء على جميع أشكال العنصرية وما يتصل بها من تعصب من المهام ذات الأولوية للمجتمع الدولي، ويطلب الى الحكومات اتخاذ تدابير من أجل مكافحة العنصرية. ويوفر برنامج عمل العقد الثالث اطارا عاما لمثل هذا الاجراء.

٥٩ - وفي لجنة حقوق الانسان، شارك البرازيل في تقديم مشروع القرار الذي عين بموجبه مقرر خاص معني بالأشكال المعاصرة من العنصرية. ويتوقف أداء المقرر الخاص لولايته على الدعم الفعال التي تقدمه جميع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. غير أن حكومات معينة، ومن بينها حكومات بعض البلدان التي تبوأت مقام صدارة في مبادرات تخص حقوق الانسان، رفضت استقبال المقرر الخاص.

٦٠ - ولقد درست اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، خلال دورتها الأخيرة، فكرة الدعوة الى مؤتمر دولي من أجل بحث تلك الظاهرة. إن مؤتمرا كهذا جدير باستدعاء كامل اهتمام الدول الأعضاء.

٦١ - وقال ممثل البرازيل متحدثا من جديد عن البند ٩٤، أن الحق في تقرير المصير، من حيث هو أحد المبادئ التوجيهية التي يتضمنها الميثاق، يعتبر أساسيا للسلام والعدل، وقد أعاد اعلان وبرنامج عمل فيينا التأكيد على أهميته. ويعتبر البرازيل أن انكار حق تقرير المصير يعد انتهاكا لحقوق الانسان.

٦٢ - بيد أن تقرير المصير ليس بالمسألة الواضحة المعالم في العالم المعاصر. ويحدث أن تنشأ حالة في غاية الصعوبة حين تضم المنازعات المسلحة أقليات، ويستخدم الحق في تقرير المصير ذريعة من أجل تبرير أو تشجيع الحركات الانفصالية التي تطالب باستقلال سياسي على أساس عرقي محض. وقد عبر اعلان وبرنامج عمل فيينا عن المبدأ القائل بأن الحق في تقرير المصير لا يمكن أن يجيز أي عمل يمس السلامة الاقليمية أو الوحدة السياسية لدولة ذات سيادة، تمثل حكومتها الشعب بكامله دون تمييز من أي نوع كان.

(السيد فلورانسيو، البرازيل)

٦٣ - وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار بعدان مكملاً لتلك المسألة، ألا وهما: الدفاع عن السيادة، هذا على المستوى الدولي، واحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الأقليات على المستوى المحلي. أما فيما يخص البرازيل، فإن أفضل حماية من أخطار الانفصالية، هي إقامة نظام سياسي ديمقراطي يشمل تمثيل الجميع حقاً ويكون مفتوحاً أمام مشاركة جميع المواطنين، بمن فيهم المنتمون إلى الأقليات.

٦٤ - السيد راي (بابوا غينيا الجديدة): أثني على جنوب إفريقيا لنجاحها في القضاء على التمييز العنصري والعودة إلى مقعدها في الجمعية العامة. غير أنه لاحظ أن التمييز القائم على العنصرية، والإقليمية، والقبلية، والدين، ونظام الطبقات الاجتماعية، لا يزال قائماً في جميع قارات العالم. والعنصرية متأصلة إلى حد بعيد في عملية تطور الجنس البشري، وفي القرون الأخيرة للاستعمار، الذي أضفى طابعاً مؤسساً على رؤية مجموعات معينة على أنها متفوقة أو دنيا.

٦٥ - وقد وضع بلده على الدوام التمييز العنصري خارج القانون، بوصفه قضية سياسة وطنية يكرسها الدستور. وإن حكومته مستعدة للتعاون مع أي من الحكومات والشعوب الأخرى من أجل تحديد تدابير أكثر فعالية للقضاء على التمييز.

٦٦ - وفيما يتعلق بالبند ٩٤، أعاد تأكيد التزام حكومته القوي بحق الشعوب في تقرير المصير، كما يتجلى من جهودها التي لا تعرف الكل، داخل الأمم المتحدة. وقد كرر في هذا السياق الاشارة إلى جهود حكومته المستمرة من أجل ضمان تقرير المصير لشعب كاليدونيا الجديدة، وتأييدها لاتفاقات ماتينيون. إلا أن حكومته تعتقد بأنه لا يزال هناك متسع من أجل تحسينها، خصوصاً فيما يتعلق بحماية وتعزيز الحقوق التقليدية المنشورة لشعب الكاناك.

٦٧ - وفي الختام تعهد باستمرار تعاون وفده من أجل نصرة حق الشعوب في تقرير المصير.

٦٨ - السيد مارو ياما (اليابان): قال، مشيراً إلى التغيرات الإيجابية التي شهدتها جنوب إفريقيا مؤخراً، أن على المجتمع الدولي أن يواصل التطلع مع ذلك لمكافحة مختلف أشكال العنصرية التي تطل بوجهها المقيت في أمثلة أخرى، والتي ناهضتها حكومته دوماً بثبات. ودعا الأمين العام إلى التنسيق بين كافة البرامج التي تدخل في إطار العقد الثالث، لكي تحقق أهدافها المرجوة. وأضاف أن التمويل له أهميته، ولا سيما أن فشل العقددين الأوليين يعزى جزئياً إلى قلة الموارد. وتقدم حكومته المساهمات لهذا الغرض منذ ١٩٨٦، وهي تقدم كذلك دعماً مالياً لجنوب إفريقيا الديمقراطية الحديثة.

## (السيد مارو ياما، اليابان)

٦٩ - وحث ممثل اليابان متحدثا في إطار البند ٩٤، على تجديد الجهود من أجل الإنفاذ العالمي لحق تقرير المصير، وهنأ جمهورية بالاو على استقلالها، ورحب بالاتفاق التاريخي بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا ترحيبا حارا. وأخيرا، أعرب عن أمله بأن تصاغ مشروعات القرارات المتصلة بالتمييز العنصري وبتقرير المصير على التوالي، بطريقة تتلاءم والظروف الجديدة التي أحدثتها التغييرات الجذرية التي شهد لها العالم مؤخرا.

٧٠ - السيدة ورزازي (المغرب): استخدمت حقها في الرد، فأعربت عن دهشتها لكون الوفد الجزائري ربط في جلسة سابقة بين عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط، ومسألة الصحراء الغربية، لعدم صلة ذلك بولاية الأمين العام التي تقضي بتنظيم استفتاء. وأبدت استغرابها كذلك، أن تعرّب الجزائر عن أملها بتحقيق تقدم، إذ أن لجنة تحديد الهوية قد بدأت، ومنذ آب/أغسطس ١٩٩٤ في تسجيل الناخبين المحتملين. وهذا فضلا عن أن تقرير الأمين العام المتعلق بمسألة الصحراء الغربية (A/49/492) يشير إلى أنه "خلال العملية، اتفق مراقبو الطرفين ومنظمة الوحدة الأفريقية في الرأي على أن العملية أجريت بالوضوح والشدة المناسبين".

٧١ - وعليه يستحق ما تقول به الأمم المتحدة، وبخاصة بعثة الأمم المتحدة من أجل الاستفتاء في الصحراء الغربية، كل ثناء. وسيكون للاستفتاء بعض الأثر على السلام والاستقرار في المنطقة؛ وهي لا تعتقد بأن عدم الاستقرار الحالي عائد إلى مسألة الصحراء الغربية.

٧٢ - السيد صحراوي (الجزائر): استخدم حق الرد قائلا إن بيان وفده كان تعبيرا عن أمل بلده في أن يتكرر ما تحقق في الشرق الأوسط من تقدم. فإن تلك العملية الدينامية التي مهدت الطريق لتحقيق تقدم في الشرق الأوسط وخارجها، تقوم على الحوار بين الأطراف المعنية، وقد أتاحت تذليل العقبات المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، يدل بيان سفير الجزائر أمام اللجنة الرابعة، الذي حيا جهود لجنة تحديد الهوية، على أن بلده يأخذ تطور الحالة تماما في الاعتبار. ومع ذلك، فإن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/49/1) أكد على "الاختلافات الأساسية في تفسير الأحكام الرئيسية لخطة تسوية النزاع في الصحراء الغربية وبخاصة ما يتعلق بمعايير الأهلية للتصويت". بيد أنه يأمل أن يبدأ الطرفان محادثات مباشرة من شأنها أن تساعد في التغلب على جميع تلك المشكلات.

٧٣ - السيدة ورزازي (المغرب): تحدثت مستخدمة حق الرد، قائلة إن بإمكان المندوبين أن يستخلصوا النتائج بأنفسهم، بالرجوع إلى البيان الذي قدم به السفير المغربي حول الموضوع. أما عن المحادثات المباشرة، فالفرقة ٥ من تقرير الأمين العام بشأن مسألة الصحراء الغربية (A/49/492) تجلّي موقف. بيد أن العملية ككل، تسير سيرا حسنا ويتعين على جميع الوفود تشجيعها. غير أنها تعرّب عن أملها في أن تبدي الجزائر تفاؤلا أكبر بالمستقبل.

٧٤ - السيد صحراوي (الجزائر): قال مستعملاً حقه في الرد، إنه في حين يحيي التقدم الذي أحرز فيما يتعلق بتقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، لا تزال المشكلات موجودة قطعاً، كما تشير إلى ذلك الوثيقة (A/49/1). وعليه يجب وضع تلك المشكلات في الاعتبار.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠